قـــرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٨

بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشـــمالية والتى تتيح بمقتضـــاه الحكومة البريطـــانية للحكومة المصرية منحة لا تتجاوز ١٠ مليون جنيه اســـترلينى لتمويل منتجات دوائية وكيماويات دوائية وسيطة ، الموقع فى القـــاهرة بتـــاريخ ١٩٨٧/١٠/٣١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المـــادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مادة وحيـــدة)

وافق على الخطاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ؛

والتى تتيح بمقتضاه الحكومة البريطانية للحكومة المصرية منحة لا تتجاوز ١٠ مليون جنيه استرلينى لتمويل منتجات دوائية وكيماويات دوائية وسيطة ؛

الموقع فى القـــاهرة بتـــاريخ ١٩٨٧/١٠/٣١ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٨ شعبان سنة ١٤٠٨ (٢٦ مارس سنة ١٩٨٨) .

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلســـته المعقودة فى ١٦ رمضـــان سنة ١٤٠٨ الموافق ٢ مايو سنة ١٩٨٨

القاهرة فى ٣١ أكتوبر ١٩٨٧

صاحب السعادة :

أتشرف بأننى قد أحطت وأن أشكركم على خطاب سيادتكم المؤرخ بتاريخ اليوم بشأن منحة لحكومتى لتغطية تكاليف بعض الكيماويات والمنتجات الدوائيه والتى تقرأ كما يلى :

من وزير الخارجية وشئون الكومنولث للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الى :

صاحب السعادة :

يشرفنى أن أشير الى المحادثات التى أجريت منذ وقت قريب بين حكومتينا بشأن مساعدات التنمية وأن أخطركم بأن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية تنوى أن تتيح لحكومة جمهورية مصر العربية فى شكل منحة لبرنامج معونة مبلغا لا يتجاوز ١٠٫٠٠٠٫٠٠٠ (عشرة ملايين جنيه استرلينى) (ويطلق عليها هنا فيما بعد « المنحة ») تستخدم فى شراء سلع وخدمات محددة من المملكة المتحدة وأيضا لسداد بعض الرسوم والمبالغ تدفع لوكلاء التاج للحكومات والهيئات فيما وراء البحار (ويطلق عليهم هنا فيما بعد وكلاء التاج ») .

٢ — وفيما عدا ما تخطر به حكومتى حكومتكم كتابة ، فان تخصيصات المنحة لن تستخدم الا للقيام بالسداد المباشر للسلع التى تحددها الحكومتان سويا ، والتى تنتج بالكامل وتورد من المملكة المتحدة (ويطلق عليها هنا فيما بعد « السلع المصرح بها ») .

وسوف تتولى حكومتى ارسال البيانات الكاملة الى وكلاء التاج بشأن السلع المصرح بها التى تشترى أو الخدمات التى تؤدى .

كما تتولى حكومتكم اخطار وكلاء التاج بأسماء وتوقيعات الأشخاص الذين لهم حق التوقيع على طلبات الشراء ، ثم تقوم بعد ذلك بارسال طلبات الشراء الموقعة الى وكلاء التاج الذين يتولون عملية الشراء وترتيبات شحن السلع المشتراه أو الخدمات المطلوب تأديتها وذلك من مبلغ المنحة .

٣ ـ وتقوم حكومتكم من خلال الهيئة التنفيذية المختارة (هيئة الأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية) بالتأكد من أن الجهات النهائية المنتفعة بالمنحة تقوم بسداد المبالغ المقابلة بالجنيه المصرى والمحولة على أساس سعر الصرف السائد فى السوق الحرة لدى البنك التجارى (ويطلق عليها هنا فيما بعد « المبالغ المقابلة ») والتى تعادل المبالغ المسحوبة من المنحة بالجنيه الاسترلينى .

وتودع المبالغ المقابلة ـ وفقا للتعليمات النمطية للحكومة المصرية ـ فى حساب خاص يفتح لدى البنك المركزى المصرى . وسوف تخطر حكومتكم حكومتى كلما تم ايداع أى من هذه المبالغ .

٤ ـ لا تستخدم المنحة لمواجهة أية ضرائب أو مصاريف أو رسوم استيراد أو جمركية تفرضها حكومتكم بطريق مباشر أو غير مباشر على السلع والخدمات التى تمول من المنحة .

٥ ـ تخصص المنحة لتمويل منتجات دوائية وكيماويات دوائية وسيطة لشركة الجمهورية وللشركة المصرية لتجارة الأدوية . وسوف تتولى حكومتى بالاشتراك مع حكومتكم اعداد قائمة بالمنتجات التى سيتم توريدها .

٦ ـ ما لم توافق حكومتى على غير ذلك فان فترة السحب من هذه المنحة ينتهى أجلها فى ١٩٨٨/٣/٣١ .

٧ ـ يتولى وكلاء التاج عمليات شراء وترتيبات شحن السلع المشتراه من المملكة المتحدة والممولة من المنحة ولكى تكون صالحة للتمويل ، فانه يلزم بالنسبة لجميع العقود التى يقبلها وكلاء التاج لشراء السلع والخدمات من المملكة المتحدة ، باستثناء ما قد توافق عليه خلاف ذلك حكومة المملكة المتحدة .

(ا) أن تكون مصحوبة بشهادة تفيد التعاقد ـ وفقا للنموذج الموضح فى الملحق «ج» (كيماويات) ـ مستوفاه البيانات ، وتقر بأن السلع والخدمات ذات منشأ من المملكة المتحدة .

(ب) أن تسمح بالدفع بالاسترلينى للأفراد الذين يؤدون العمل فى المملكة المتحدة •

(ج) وأن تكون قد أبرمت بعد البدء فى ترتيبات المنحة •

٨ ــ ولامكان السحب من موارد المنحة فأنه يجب ارسال طلب فى شكل النموذج الموضح فى الملحق (أ) الى وكلاء التاج لفتح حساب خاص (يطلق عليه فيما بعد « الحساب ») ولا يستخدم هذا الحساب الا لاغراض الترتيبات المتعلقة بالمنحة وطبقا للتعليمات الواردة فى ذلك الطلب •

٩ ــ وبمجرد فتح الحساب ، وقبل اتخاذ أية خطوات تتطالبها هذه الترتيبات للحصول على أى جزء من أى مخصص من موارد المنحة ، فأنه يجب تقديم نسخة من التعليمات لوكلاء التاج مع نماذج توقيع الأفراد الذين لهم سلطة التوقيع على طالبات الصرف المشار اليها فيما بعد لحكومة المملكة المتحدة واذا حدث أى تغيير فى هؤلاء الأفراد فأنه يجب الاخطار عنه بالمثل • وسيقوم وكلاء التاج فى نفس الوقت وكلما طرأ تغيير ما باخطار حكومة المملكة المتحدة باسماء موظفى وكلاء التاج المصرح لهم رسميا بالتوقيع نيابة عنها على طلب السحب المشار اليه هنا فيما بعد ، مع تقديم نموذج توقيع من صورتين لكل من هؤلاء الموظفين•

١٠ ــ بعد استكمال هذه الاجراءات يقوم وكلاء التاج بالدفع مباشرة من الحساب بالنسبة للتعاقدات المعتمدة ولا يتم السحب من الحساب بالنسبة للمدفوعات المستحقة عن السلع والخدمات المؤداة بموجب عقد فى المملكة المتحدة الا بعد تسليم وكلاء التاج المستندات الآتية :

(أ) شهادات الدفع من المتعاقدين المعنيين طبقا للنموذج الموضح فى الملحق (د) والفواتير المشار اليها فى تلك الشهادات أو

(ب) الفواتير المتعلقة بالتعاقدات التى بموجبها تم اصدار شهادة تفيد التعاقد حسب النموذج الموضح فى الملحق «جـ» كيماويات •

١١ ــ تخصم مباشرة من الحساب أتعاب وكلاء التاج فيما يتعلق بالقيام بالتوريدات وترتيبات الشحن طبقا للفقرة ٧

١٢ — وبعد أن يقوم وكلاء التاج بالنيابة عن حكومة المملكة المتحدة باعتماد أى مدفوعات مباشرة من الحساب ، فان حكومة المملكة المتحدة — بمجرد أن تتسلم طلب وكلاء التاج على النموذج الموضح فى الملحق «ب» تتولى السداد بالاسترليني الى الحساب ، وتعتبر كل دفعة بمثابة عملية سحب من مبلغ المنحة .

١٣ — أى مبالغ تم دفعها من الحساب ثم ردت بسعرفه أحد الموردين أو الضامنين تعادبالعملة الاسترلينية الىالحسابكما يعادالى حكومةالمملكةالمتحدةأى رصيد متبق فى الحساب بعد مرور ستة أشهر من نهاية التاريخ المحدد للسحب من المنحة .

١٤ — تشحن السلع ويؤمن عليها طبقا للقواعد التجارية التنافسية المعتادة ولا يشترط الشحن على أية سفن أو طائرات أو شركات من أية جنسية بعينها ويبقى على هذا الشرط فى جميع التعاقدات .

١٥ — لحكومتى الحق فى القيام بعمل فحص لنسبة مئوية من الأصناف الموردة فيما يتعلق بالتكلفة والشروط المالية والمنشأ ، على أن تصرف تكاليف هذه الفحوص من المنحة .

١٦ — تسمح حكومتكم للأفراد المخولين من قبل حكومتى بفحص أية سلع مشتراه من المنحة عند وصولها ، أو فحص المستندات الخاصة بتلك السلع والخدمات ، وعقب ذلك تقوم حكومتكم بتزويد هؤلاء الأفراد بأى بيانات قد تلزم لهم فى حدود المعقول والتى تتعلق باستخدام هذه السلع والخدمات .

١٧ — وتقوم حكومتكم بتأكيد توفر التمويل المحلى بالاضافة الى المنحه بحيث يمكن اتاحة استخدام السلع المشتراه فى الأغراض المخصصة لها .

١٨ — تأكيد حكومتكم ان جميع السلع والخدمات التى تم تمويلها من المنحة سوف تستخدم فى الأغراض التى تم من أجلها التوريد وبمعرفة المنتفعين

الذين تم التوريد من أجلهم وذلك طالما ظل استخدامها ممكنا وفى حالة عدم الوفاء بهذه الشروط ، فان لحكومتى الحق فى أن تستعيد من حكومتكم على الفور المعادل للمبلغ المسحوب من المعونة بعرض شراء تلك السلع والخدمات .

١٩ — فى حالة قبول حكومة جمهورية مصر العربية للترتيبات السالفة فانه يشرفنى أن أقترح أن يشكل هذا الخطاب الى جانب رد سيادتكم بهذا المعنى تسجيلا يفيد تفاهم حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية فى هذا الصدد الذى يسرى مفعوله من تاريخ رد سيادتكم ، والذى سوف يطلق عليه برنامج المنحة لعام ١٩٨٧ بين المملكة المتحدة ومصر .

ويوقع هذا الخطاب المتبادل من أصلين باللغتين العربية والانجليزية وفى حالة الاختلاف فى التفسير يعتد بالنص الانجليزى .

٢٠ — وانى لأنتهز هذه الفرصة لأعرب لسيادتكم عن عظيم تقديرى .

تم بالقاهرة من نسختين أصليتين فى ٣١ أكتوبر ١٩٨٧

وزير الخارجية وشئون الكومنولث للملكة
المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

كما أتشرف بأن أؤكد بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية أن فحوى خطابكم والمفهوم المبين به مقبول من حكومتى .

وانني لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم تأكيداتى بعظيم تقديرى .

تم فى القاهرة من نسختين أصليتين فى ٣١ أكتوبر ١٩٨٧

عن حكومة جمهورية مصر العربية

دكتور/موريس مكرم الله
وزير الدولة للتعاون الدولى

دكتور/احمد عصمت عبد المجيد
نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية

وزارة الخارجية

قـــــرار

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٨ الصادر بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٨٨ بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والتى تتيح بمقتضاه الحكومة البريطانية للحكومة المصرية منحة لا تتجاوز ١٠ ملايين جنيه استرلينى لتمويل منتجات دوائية وكيماويات دوائية وسيطة الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٣١

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ٢ مايو ١٩٨٨

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٥ مايو ١٩٨٨

قـــرر :

(مادة وحيـــدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية الخطاب المتبادل الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٣١ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والتى تتيح بمقتضاه الحكومة البريطانية للحكومة المصرية منحة لا تتجاوز ١٠ ملايين جنيه استرلينى لتمويل منتجات دوائية وكيماويات دوائية وسيطة .

ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٧/١٠/٣١

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية

د. أحمد عصمت عبد المجيد